جائحة كورونا وتفكك الرابط الأسري:

"العلاقات الأسرية والعنف الزوجي خلال الحجر الصحي نموذجاً"

د. ختيمة بن غانم(*)

الملخص:

فرض انتشار جائحة كوفيد ١٩ في جميع أنحاء العالم عزلة على ثلثي سكان العالم، وتتظاهر العزلة الاجتماعية بالحفاظ على الصحة العامة ووقف انتشار الفيروس من خلال فرض البقاء في المنزل على الأفراد، وتقييد الحركة على المواطنين وإغلاق الأماكن العامة، فإن هذه القيود لها تأثير سلبي على المجتمع وخاصة على العلاقات الأسرية.

من عواقب الحجر الصحي ارتفاع العنف الزوجي ضد المرأة، الأمر الذي جعل العديد من البلدان، بما في ذلك المغرب والعديد من المنظمات، تدق ناقوس الخطر. ومن خلال هذا المقال، سوف ندرس احتياجات النساء المغربيات ضحايا العنف الزوجي خلال هذه الفترة من خلال تقارير وإحصاءات جمعية تفعيل المبادرات بإقليم تازة، وأيضا بالاعتماد على مقابلات لنزيلات مركز الإيواء التابع لنفس الجمعية بعد تعرضهن للعنف من طرف الزوج وتركهن لبيت الزوجية. كخلاصة، لقد كشفت هذه الدراسة تأثير الحجر الصحي على ارتفاع العنف الزوجي، كما أبان عن مقاومة النساء لهذا العنف. بيد أن تدخل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية للحد من هذا العنف لا زال محدودًا مما يستوجب مضاعفة الجهود.

الكلمات المفتاحية:

العنف الزوجي، الحجر الصحي، جائحة كورونا.

(*) جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.

Coronavirus pandemic and the lockdown of the family links: « conjugal violence during quarantine as a model"

Dr. Khatima Ben Ghanam

Abstract:

The propagation of the Covid 19 pandemic across the world has imposed an isolation on two-thirds of the world's population. The social isolation pretends to preserve public health and stop the spread of the virus by imposing on individuals to stay at home, restrict the movement of citizens and closing public places, these restrictions have a negative impact on society.

One of the lockkdown's consequences is a global expansion of conjugal violence. Through this article, we will examine the needs of Moroccan women victims of conjugal violence during this period through the reports and statistics of the Association to Activate Initiatives in the Taza region, and also by relying on interviews victims in the shelter center of the same association after they were exposed to violence by the husband .And they left the marital home .In conclusion, the lockkdown revealed an increase in conjugal violence, as it showed the resistance of women to this violence. However, the intervention of governmental and non-governmental institutions to reduce this violence is still limited, which requires redoubling of efforts.

Key words:

conjugal violence, covid19 pandamic, lockdown.

مقدمة:

واجهت الإنسانية منذ بداية القرن الماضي أوبئة، حصدت ملايين الأرواح، فبعد الطاعون الأسود الذي أودى بحياة ثلث سكان أوروبا، ٢٥ مليون من ٧٥ مليون جملة سكان القارة حينها (١٣٤٧-١٣٤٨)، فالأنفلونزا الإسبانية لسنة ١٩١٨ التي قدر عدد ضحاياها بين ٥٠ مليونا و١٠٠ مليون نسمة، وهو ما يقارب ٥٪ من سكان المعمورة، ثم وباء السارس SARS. 2002-2003 وإيبولا وسط وغرب أفريقيا، والذي ذهب ضحيته ١١ ألف ضحية، إلا أن جائحة كورونا تعتبر من أخطر التهديدات التي عرفتها البشرية خلال القرن الواحد والعشرين، نظرا لفداحة خسائرها البشرية، وكذا الاجتماعية والاقتصادية، حيث شملت جل دول العالم، وتفاوتت درجة خطورتها، من بلد إلى آخر .

أدى انتشار جائحة كوفيد ١٩ عبر العالم إلى فرض حجر صحي على ثلثي سكان العالم. فإذا كان الحجر الصحي يبتغي حفظ الصحة العامة وكبح انتشار الوباء، ويقتضي مكوث الأفراد داخل منازلهم، وتقييد حركة المواطنات والمواطنين، إضافة إلى إغلاق المرافق العامة، فإنه لا يخلو من انعكاسات اقتصادية واجتماعية سيئة على الأسر كما على المجتمع. ومن بين تداعيات الحجر الصحي انتشار العنف الزوجي بشكل مهول على المستوى العالمي، وهو ما جعل العديد من الدول والمنظمات تدق ناقوس الخطر. ضمن هذا السياق، أطلق الأمين العام للأمم نداءً عالميًا لحماية النساء في المنازل، في وقت يتفاقم فيه العنف الزوجي والأسري خلال فترة الحجر الصحيّ الناجم عن تفشي فيروس كورونا. لقد عبرت الأمم المتحدة عن موقفها من تنامي العنف ضد النساء، حيث قدمت توصيات للحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني من أجل دعم الناجيات من العنف وتقديم المساعدات والخدمات وتحسين جودة الخدمات الصحية والقضائية، إضافة إلى الخدمات الاجتماعية للنساء ضحايا العنف المنزلي خلال فترة الحجر الصحي من طرف منظمات حقوق المرأة، والتي

تعتبر في الصفوف الأمامية للتصدي للعنف ضد النساء خلال هذه الجائحة، ففي فرنسا ارتفعت نسبة العنف ضد النساء بـ ٣٠٪ وسنغافورة بـ ٣٣٪، وهو الأمر نفسه بالنسبة للبرازيل وقبرص وغيرها من الدول حسب منظمة الأمم المتحدة.

في المغرب، أدى إعلان حالة الطوارئ وفرض الحجر الصحي ومطالبة المواطنات والمواطنين بالبقاء في منازلهم، توقف العديد من الأزواج عن العمل، خاصة ضمن القطاع غير المهيكل (دون الحصول على أية تعويضات)، ومع توقف الدراسة ومطالبة الأسر بالتكلف بتتبع دراسة أبنائهم عن بُعد خوفاً من التعرض لخطر المرض في حالة مغادرة المنزل. كلها عوامل أسهمت في تفاقم العنف الزوجي ضد النساء مع غياب كلي للخدمات والدعم المقدم لهن من طرف السلطات العمومية والمجتمع المدني، مما طرح تحديات كبيرة للوصول للخدمات التي استمرت الجمعيات في تقديمها على الرغم من شروط الحجر، هذا الوضع المستجد أسهم في إنتاج وبروز أشكال وتعبيرات جديدة من العنف خاصة العنف من طرف الشريك "الزوج".

من خلال هذا المقال سنتطرق إلى دراسة تأثير جائحة كورونا على الرابط الأسري: العنف الزوجي خلال فترة الحجر الصحي نموذجا. بحيث سنقسم الورقة البحثية إلى:

أولا: إشكالية الدراسة وأهميتها.

ثانيا: أهداف الدراسة.

ثالثا: نتائج الدراسة.

رابعا: قضايا مستخلصة ورؤية مستقبلية.

أولا- إشكالية الدراسة وأهميتها:

جعلت جائحة كورونا الرابط الاجتماعي بالمغرب، كما في كل بلدان العالم، على صفيح ساخن، كما تضررت بذلك العلاقات الاجتماعية وتفككت أواصر التواصل الفعال بين الأفراد، خاصة في المجتمعات الثالثية، حيث يؤثر الفقر والهشاشة الاجتماعية على منسوب العنف والتوتر، ومن هنا، باتت الأسرة كبنية أساس في البناء الاجتماعي محللا سوسيولوجيا لتحليل طبيعة الرابط الاجتماعي الأسري، ومنه المجتمعي، خاصة فيما يتعلق بالنساء ضحايا العنف بشتى أشكاله. فإذا كان الرابط الاجتماعي حسب بيا أيف كوسي، في كتابه الرابط الاجتماعي، "هو مجموع العلاقات التي تربطنا بالعائلة، الأصدقاء، الجيران... وصولا إلى الميكانيزمات الجماعية للتضامن، مرورا بالمعايير والقواعد... التي تزودنا بالحد الأدنى لمعنى الجماعي"، ويعرفه فريديريك لوبارون في قاموسه " علم الاجتماع من الألف إلى الياء، بأنه: " الرابط الذي يتواجد بين فردين أو أكثر حيثما تكون العلاقات الشخصية الداخلية مباشرة بينهما، والتي تستند على مختلف أشكال التفاعل". وبالتالي تستطيع تعريف الرابط الاجتماعي باعتباره تفاعلا خاصا. ومنتظما بين فردين، وإحدى ركائز الرابط الاجتماعي إجبارية التبادل كما وصفها الأنثربولوجيون أمثال مارسل موس وبرونسيلاف مالينوفسكي (خوجة، ٢٠١٨، صفحة ١٢)، فإن إجبارية التواصل اليومي والمكثف في زمن كورونا بسبب الحجر الصحي ومستلزماته، جعلت الاحتكاك بين الأزواج وأسرهم يتخذ طابعا حادا موسوما بكثير من العنف والقهر، خاصة تجاه النساء في عدد كبير من أسر الهامش والهشاشة الاجتماعيين.

ثانيا- أهداف الدراسة:

١. وصف أشكال وأنواع العنف المنزلي الذي تعرضت له النساء المعنفات خلال فترة الحجر (الحبس) الصحي.

٢. وصف كيفية تعامل واستجابة السلطات العمومية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني لنداء المعنفات خلال الفترة نفسها من خلال تجربة جمعية تفعيل المبادرات بإقليم تازة.

سنتطرق من خلال هذا المقال إلى احتياجات النساء المعنفات خلال فترة الحجر الصحي من طرف الشريك "الزوج"، عبر الإجابة عن الأسئلة التالية: ما أشكال وأنواع العنف المنزلي الذي تعرضن له خلال فترة الحجر (الحبس) الصحي؟ وكيف تعاملت واستجابت السلطات العمومية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني لنداء المعنفات خلال الفترة نفسها؟ هذه الأسئلة سندرسها من خلال تقارير وإحصائيات جمعية تفعيل المبادرات خلال فترة الحجر الصحي من ١٨ مارس إلى ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٠، ومن خلال مقابلة مع نساء ناجيات من العنف الزوجي نزيلات بمركز الإيواء التابع للجمعية نفسها، إضافة إلى حوار مع رئيسة الجمعية.

ثالثا- نتائج الدراسة:

١. العلاقات الأسرية خلال الحجر الصحي وتنامي العنف ضد النساء من طرف الشريك "الزوج":

إن فهم واستيعاب خطاطة التواصل بين الزوجين داخل البيت الأسري خلال الحجر الصحي، مشروط سوسيولوجياً بمعرفة طبيعة الأسرة وخطاطات تواصلها قبل زمن كورونا، ذلك أن "الما قبل" يفسر إلى حد كبير زمن الحجر وما بعده، فالعنف والحجر والهيمنة الذكورية التي تميز الأوساط الأسرية بشكل كبير في المجتمعات العربية والإسلامية، ليس وليد اليوم، بقدر ما يمتد عميقا في ليل التاريخ والأسطورة، وفي غسق الثقافة والاجتماع، بالرغم من حجم التحولات التي عرفتها هذه البلدان، كما عرفها العالم قاطبة، والتي يبدو أنها لم تنل كثيرا من طبيعة الخطاطة البتريركية، التي تشرح إلى حد كبير ثقافة الحجر الذكورية المؤسسة على قاعدة الفحولة المتخيلة.

لقد "عاشت الأسرة المغربية العديد من التحولات الاجتماعية والثقافية نتيجة لعدد من العوامل الاقتصادية والسياسية منذ الاستعمار إلى اليوم، ولو أن وتيرتها قد تغيرت بسرعة كبيرة في الزمن المعاصر، فالأسرة الممتدة انتقلت إلى أسرة نواتية، والقيم الأبوية فسحت المجال شيئا فشيئا لقيم الشراكة بين الجنسين، على أساس اشتغال المرأة وولوجها سوق العمل، ومن ثم المجال والفضاء العامين، ولو باختلاف المناطق القروية والحضرية بطبيعة الحال. إلا أن الانتقال نحو الحداثة ظل كما سبقت الإشارة إلى ذلك، حلماً معلقاً تحجبه التقليدانية وتكبح وتيرة تحققه. إن دراسة الأسرة المغربية على مستوى القيم والبراديغم الاجتماعي لا يستقيم إلا باستحضار المرأة كأساس سوسيوأنثربولوجي. من هنا يصبح الزواج المبكر، وتعدد الزوجات، والعنف الأسري، نتاجاً للفحولة المتخيلة، والهيمنة الذكورية بتعبير بيير بورديو، التي لا يمكن تسييج مساحات تجلياتها في الفضاءين العام والخاص إلا من خلال دراسة منظومة القيم والتمثلات الثقافية التي يحملها الرجل عن المرأة، وتحملها المرأة عن نفسها باعتبارها جزءاً من منظومة إعادة الإنتاج نفسها" (أبلال، ٢٠١٩، صفحة ٤٩). فكيف تجلت القيم والتمثيلات الثقافية في ظل الحجر الصحي بالمغرب؟

عرفت العلاقات الأسرية تأزمًا خلال فترة الحجر الصحي، وعانى ٢٥٪ من المغاربة نزاعاً مع الأشخاص الذين عاش معهم في هذه الفترة (المندوبية السامية للتخطيط، ٢٠٢٠) كما اعتبرت نسبة ٧١٪ أن الحجر الصحي سبب مشاكل أسرية، خاصة بالأسر الفقيرة التي تتوفر على عدد محدود من الغرف (غرفة أو غرفتين) وعلى تجهيزات بسيطة (نامي و كريم، ٢٠٢٠، صفحة ١١)، وتعتبر النساء من بين الفئات التي تعاني من تداعيات الحجر الصحي، خاصة العنف الزوجي، فمنذ إعلان حالة الطوارئ الصحية وفرض الحجر الصحي بالمغرب يوم ٢٠ مارس ٢٠٢٠، وبعدما فرض تواجد أفراد الأسرة، خاصة الزوجين في مساحات ضيقة، تعالت الأصوات للتنديد بالعنف المنزلي، وخاصة الزوجي ضد النساء من طرف الجمعيات المختصة في قضايا العنف ضد المرأة (رسالة طلب

تدخل استعجالي متوافق ومبادئ حقوق الإنسان بخصوص العنف ضد النساء خلال جائحة COVID 19، ٢٠٢٠). وفي ٣٠ أبريل ٢٠٢٠ أصدرت رئاسة النيابة العامة مذكرة تهيب فيها بجميع المدعين العامين للتعامل "بحزم وصرامة" مع قضايا العنف ضد النساء، مع اعتماد التكنولوجية الرقمية لتقديم الشكاوى الجنائية، سواء عبر عناوين البريد الإلكتروني الخاصة، والمنصات الإلكترونية الوطنية والمحلية، أو بوضع لائحة بأرقام الهاتف والفاكس. كما قدمت رئاسة نيابة النيابة العامة أدلة الهاتف والبريد الإلكتروني لجميع المحاكم والمدعين العامين في جميع أنحاء البلاد، حيث تم إحداث منصة إلكترونية للاستماع "كلنا معك"، والتبليغ عن أي اعتداء بالعنف قد تتعرض له النساء والفتيات عبر الرقم المجاني ٨٣٥٠ وتحويله للنيابة العامة ومصالح الشرطة القضائية المختصة قصد القيام بما يلزم (وضع الشكايات الإلكترونية، ٢٠٢٠).

فحسب تقارير جمعية تفعيل المبادرات، فالجمعية استمرت في استقبال وتوجيه النساء المعنفات خاصة ضحايا العنف الزوجي، حيث قدمت خدماتها لـ ١٩٠ امرأة؛ وذلك بالاعتماد على تقنية الاستماع عن بُعد عبر الهاتف وعبر تطبيق الواتساب مع أعضاء الخلية المحلية للتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف خلال فترة الحجر الصحي.

إلا أن صعوبة التواصل مع النساء المعنفات داخل المنازل مع الزوج المعتدي، خصوصا وأن أغلب النساء لا تتوفرن على هاتف خاص. فحسب رئيسة الجمعية فإن العنف الزوجي أزم وضعية النساء المتزوجات خاصة اللاتي فقدن عملهن خلال الجائحة. فإحصاءات الجمعية تشير إلى ارتفاع نسبة العنف إلى ٣٠ ٪ عن المعدل المعتاد إلا أن صعوبة الولوج حالت دون مسك مسطرة التبليغ.

أكد البحث الإلكتروني المعطى نفسه بنسبة ٧٥,٦٨٪ من المجيبين عبر الإنترنت على تزايد العنف خلال هده الفترة كما أن بعض الإجابات من خلال

البحث الإلكتروني المذكور أكدت على أن نسبة العنف تضاعفت إلى أكثر من النصف. (Mobilizing forRights Associates MRA, juin 2020, p. 4)

برز هذا الارتفاع أيضا في **دورية رئاسة** النيابة العامة الصادرة في ٣٠ أبريل ٢٠٢٠ والمرتبطة بالعنف ضد النساء، والتي أظهرت بأنه على الرغم من حالة الاستثناء وعدم قدرة النساء على التنقل، والإكراهات التي واجهنها من أجل الحصول على تقنيات إلكترونية للتبليغ عن العنف، إلا أنه خلال مدة شهر وصل عدد الشكايات المسجلة لدى النيابة العامة ٨٩٢ شكاية، تتعلق بمختلف أنواع العنف ضد النساء الجسدي، الاقتصادي كما النفسي (دورية رئاسة النيابة العامة رقم ٢٠س /ر.ن.ع بتاريخ ٣٠ أبريل ، ٢٠٢٠).

٢. أشكال العنف الممارس ضد النساء خلال فترة الحجر الصحي وأنواعه:

عرف **العنف من داخل العائلة** ارتفاعا ملحوظا، حيث عانى ٣٤٪ من المغاربة من نزاعات مع الزوج/ة) منهم ٣٣٪ من النساء و٣٥٪ من الرجال (المندوبية السامية للتخطيط ٢٠٢٠). وقد تعددت أشكال العنف الممارس على النساء خلال الحجر الصحي، فتباين بين العزل الاجتماعي الذي فرضته الجائحة والابتزاز، كما عانين من العنف النفسي كما العنف الجنسي حسب إحصاءات الجمعية. فالعنف الزوجي تراوح بين النفسي من سب وشتم والاتهام بالفساد مع الطرد من بيت الزوجية. وبالنسبة للعنف الجسدي تعددت مظاهره من عض وضرب وجرح، وركل ورفس وخنق وحتى الكسر. أما العنف الجنسي فقد سجلت الجمعية حالات للاغتصاب الزوجي، حيث إن سيدة تعرضت لنزيف حاد بعد هتكها من طرف الزوج سبب لها عجزا قدره ٢١ يوما. كما تم تسجيل حالات عنف بممارسات شاذة من طرف الزوج مع إرغام الزوجة على طاعته. كما أن الحجر الصحي سبب مشاكل أسرية، خاصة بالأسر الفقيرة التي تتوفر على عدد محدود من الغرف (غرفة أو غرفتين) بسبب توقف الدراسة وتكلفهم بالدراسة عن بُعد ، حيث تقول السيدة (ر) إن تدريس الأطفال شكل

عنصرا كبيرا في تعنيفها من طرف الزوج، إضافة إلى عدم العمل والاضطرار للمكوث في غرفة واحدة مع أربعة أطفال. الشيء نفسه أكده بحث المندوبية السامية للتخطيط (٢٠٢٠)، حيث شكلت تربية الأطفال وتدبير ميزانية الأسرة والأشغال المنزلية محاور النزاع بين الزوجين أثناء الحجر الصحي، إذ أفاد أكثر من ١٢٪ من آباء الأطفال المتمدرسين، وبشكل يزيد عن المعتاد بالنسبة إلى ٦٧٪ من بينهم، بنشوب نزاعات زوجية بسبب الدعم والتتبع المدرسي لأطفالهم، وصرح قرابة ٩٪ من المغاربة بأن المشاركة في الأعمال المنزلية بين الزوجين شكلت مصدر نزاعات بينهما، وبصفة تفوق المعتاد بالنسبة لـ٦٣٪ من بينهم. فالعوامل الداخلية، حسب السوسيولوجي المغربي الديالمي (٢٠١٩) مثل الثقافة المحلية والسن والمستوى الدراسي ومكان الإقامة والمهنة لها أثر فعال في تغير نسبة العنف وطبيعته، وأن العنف الجندري عنف بنيوي يوجد في مختلف المجتمعات الأبيسية، حيث يشكل أداة نسقية في يد الرجل للتحكم في أجساد النساء، خاصة في السوق الزوجية الإنجابية. كما أن التنشئة الاجتماعية التي تكرس سلطة الأب الزوج أو الرجل من خلال إخضاع المرأة للطاعة والتبعية للرجل من بين أهم مرتكزات النظام البتريكي على حد تعبير فرنسوتز اغيتيي .

فقد جعلت إلزامية التعايش ٢٤/٢٤ ساعة، طيلة ٧/٧ أيام في مساحات محدودة وضيقة، فالنساء عرضة لعنف نفسي متواصل من طرف الزوج، خاصة وأن تقييد الحركة جعلهن حبيسات البيت، مما جعلهن عرضة للشتم والسب المستمرين، وتكسير كل ما يوجد بالمنزل، حين نشوب النزاع كما جاء في بحث MRA (٢٠٢٠)، مما اضطر العديد من النساء لتقبل الوضعية التي تعيشنها على الرغم من تفاقمها، وذلك لعدة أسباب منها: أسباب ذاتية، موضوعية، عائلية، ويصبح العنف النفسي أكبر عندما يتعلق الأمر باتهام الزوجة بالفساد والخيانة الزوجية والتهديد بالطرد من البيت، فحسب السيدة (ر) "يضربني ماشي مشكل ولكن يتهمني في شرفي ويقول لي كنخونو، مانتقبلهاش"، خاصة وأن كل

الأبواب مقفلة حتى الأهل والأقارب، بل وحتى الجيران الذين كانوا في وقت سابق ملجأ للهروب من الزوج العنيف، فحسب قول هذه السيدة فعائلتها لن تتقبلها مع أطفالها الأربعة. واقع مرير عاشته بعض النساء مع أزواجهن بتعرضهن لسوء المعاملة ولشتى أنواع العنف، حيث استقبلت الجمعية سيدة تعرضت للعنف الجنسي من طرف الزوج، بل "للاغتصاب من طرف الزوج مع التهديد بالسلاح الأبيض مخلفا لها عجزا قدرت مدته بـ ٢١ يوما".

في السياق نفسه، زاد تعرض النساء للعنف الزوجي خلال فترة الحجر الصحي، من هشاشة المرأة وازدادت احتياجاتها للدعم النفسي، حيث استفادت ٣٠ حالة عنف زوجي من حصص الدعم النفسي المقدم من طرف الجمعية، كما أحيلت ٣ حالات على الطبيب النفسي، إضافة إلى الدعم الاجتماعي كما الاقتصادي، وهو هاجس دفع جمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، كما المؤسسات والسلطات العمومية، إلى التدخل لحماية وتقديم الدعم اللازم لضحايا العنف الزوجي والناجيات منه.

كما تأثر الاقتصاد المغربي كما العالمي من الجائحة، حيث فقد الأفراد رجالا ونساءً أعمالهم، فحسب دراسة أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط، ٥٧٪ من مجموع المقاولات أوقفت نشاطها بشكل دائم أو بشكل مؤقت، أي حوالي ١٤٢٠٠٠ مقاولة. فكما جاء في مقابلة السيدة (ف): "لم يعد لدينا أي شيء نأكله (والو). مما اضطرها إلى صنع حلويات رمضان وبيعها من طرف الزوج لأنه لا يقوى على العمل بمفرده، فكانت المعيل الوحيد للعائلة، وأنهم لم يستفيدوا من الدعم المقدم من طرف الدولة لعدم توفرهم على بطاقة رميد. وللتخفيف من آثار الجائحة عملت السلطات العمومية على تقديم تعويضات للمتضررين في شكل دعم مادي حسب عدد أفراد الأسرة وحسب الوضعية المهنية للشخص، إلا أن بعض النساء وجدن أنفسهن محرومات من الاستفادة من هذه التعويضات المخصصة للفئات المتضررة من الجائحة، وذلك على مختلف المستويات، فإن

فقدانهن لعملهن جعلهن أكثر تبعية لأزواجهن، وحرمانهن بالتالي من الاستفادة من بطاقة رميد، وكذا من التعويضات الممنوحة من طرف السلطات، بذريعة أن الأزواج قد استفادوا منها، وهو ما انطبق حتى بالنسبة إلى النساء المنفصلات عن أزواجهن. فحسب تقرير الجمعية تم حرمان النساء في حالة نزاع مع الزوج من بطاقة رميد لأنهن غير مطلقات بالرغم من أنهن المعيلات للأطفال" فسيدة اتصلت بالجمعية هجرها زوجها مدة ١٢ سنة, لا تعرف مكانه، وحين لجأت إلى السلطات تم رفض طلبها إلى حين إحضار بطاقة رامي داو نسخة من حكم الطلاق". وتبعا لذلك ففي فترة الحجر الصحي أو جائحة كوفيد ١٩ بصفة عامة تم تجاوز المفهوم التقليدي لتقسيم الأدوار، حيث تقسم المهام على أساس الجنس فيخصص للرجال الإنتاجي والاجتماعي والسياسي، وفي المقابل الدور الإنجابي والبيت والعائلة للمرأة (الزابيث كريميو، ٢٠١٥:١٤) .

بالإضافة إلى ما سبق، وخلال الجائحة، برز بشكل جلي العنف الاقتصادي الذي تعاني منه النساء بالنسبة إلى المستفيدين من التعويضات إثر فقدانهم للعمل، فقد تم إعطاء الأولوية للمأجورين المسجلين في صندوق الضمان الاجتماعي، مما كان له انعكاس على استفادة النساء من هذه التعويضات؛ نظرا لكون غالبية النساء المأجورات غير مصرح بهن لدى صندوق الضمان الاجتماعي، لكونهن يشتغلن في القطاعات غير المهيكلة أو مياومات (المندوبية السامية للتخطيط، ٢٠٢٠ وMRA، ٢٠٢٠).

وبالرغم من أن الدعم الحكومي شمل حاملي بطاقة رميد، فإن غالبية النساء وجدن أنفسهن غير مؤهلات لاستفادة من هذا التعويض، لأن بطاقة رميد غالبا ما تصدر باسم الزوج، مما يجعل غالبية المتزوجات مقصيات من الاستفادة منها، بل حتى النساء المنفصلات عن أزواجهن لسنوات. أما الفئة الثالثة من المستفيدين من التعويضات المخصصة في ظل الجائحة، فهي الفئة التي لا تملك بطاقة رميد وغير مصرح بها في صندوق الضمان الاجتماعي. فتقارير جمعية تفعيل

المبادرات أكدت أن النساء اللاتي قدمن طلب الدعم تم رفض طلبهن؛ إما لأنهن متزوجات والزوج هو من سيستفيد من هدا النوع من التعويض، حتى بالنسبة إلى النساء غير المطلقات واللاتي في حالة نزاع مع الزوج والمتخلي عن بيت الزوجية. وفي السياق نفسه أكد عبد الصمد الديالمي على أن تحسين الشرط النسائي أمر ممكن بفضل سياسات عمومية حازمة وناجعة تؤدي إلى تراجع العنف الجندري. كما أن اعتبار المرأة مفعولا به للفاعل الرجل في إطار العلاقة الزوجية حسب الديالمي(٢٠١٩) تأكدت في زمن الجائحة .فالسيدة (ر) قالت: " بأن زوجها اشترط عدم تعنيفها إن هي **تعهدت بعدم الخروج من البيت كتابة " .**

وفي سياق فض النزاعات، أدى إغلاق المحاكم إلى تأجيل البت في أحكام النفقة، أو تنفيذ حكم بالنفقة، مما جعل استفادة بعض الأزواج من التعويض الذي تمنحه الدولة في إطار جائحة كوفيد ١٩ متعذراً، على الرغم من عدم إنفاقهم على زوجاتهم وأبنائهم، باعتبار أنهم في حالة نزاع، وليس هناك انفصال قانوني، أو اللاتي تنتظرن فقط رسم الطلاق، واللاتي تتكلفن بمصاريف أبنائهن، فالعديد من الملفات بأداء النفقة والتي كانت جاهزة للحكم تم تأجيل النطق بالحكم فيها بعدما تقرر إغلاق المحاكم وتأجيل النظر في مجموعة من القضايا، ومن بينها قضايا الأسرة، والشيء نفسه بالنسبة إلى ملفات طلب تنفيذ أحكام النفقة، حيث بلغت ٢٤ ملفا و٥ ملفات بخصوص التطليق للشقاق، مما جعل النساء أكثر خضوعا لمعاملات الأزواج القاسية والماسة بالكرامة، وقد سجل التقرير ملفا واحدا تم إبعاد الزوج المعتدي فيه ومنعه من التصرف في الأموال المشتركة بين الزوجين. ويبين الجدول أسفله نوع وعدد القضايا التي تابعتها الجمعية وكيفية التعامل معها. كما سجلت التقارير توافد النساء المتزوجات ضحايا العنف الزوجي من جل المدن المغربية بعد تخفيف الحجر الصحي.

القضايا	عدد الحالات
تأجيل ملف بخصوص النفقة	٠١
ملفات بخصوص التطليق للشقاق	٠٥
متابعة الاتهام بالفساد والمشاركة في الخيانة الزوجية	٠٣
ملف الضرب والجرح	١١
ملف ظل عالقا لصعوبة الاتصال بالضحايا بعد تغيير أرقام الهواتف وعدم قيام المراة بأي إجراء قانوني بالرغم من توجيهها للمصالح المختصة	٧٢
ملفات السب والشتم والاتهام بالفساد مع الطرد من بيت الزوجية	٠٥
إشعار المعتدي من عدم التصرف في الأموال المشتركة بين الزوجين	٠١
إبعاد الزوج المعتدي من بيت الزوجية	٠١

المصدر: تقرير جمعية تفعيل المبادرات بخصوص اجتماع الخلية المحلية للتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف بالمحكمة الابتدائية بتازة بتاريخ ١٩ نونبر ٢٠٢٠ .

وفي سياق متصل، شكل الاستماع والدعم النفسي والإرشاد القانوني عن بُعد باستعمال الهاتف وتكنولوجيا المعلومات ومختلف التطبيقات، أهم الخدمات التي عملت مختلف الجمعيات على تقديمها للنساء ضحايا العنف الزوجي خلال فترة الحجر الصحي، الذي فرض تحديا على هذه الجمعية للوصول إلى المعنفات، حيث شكلت وسائل الاتصال ووسائل التواصل الاجتماعي الأداة الرئيسة للدعم النفسي والإرشاد القانوني رغم صعوبته.

كما شكل الخوف من العدوى ونقص المعلومة عوامل زادت من عزلة النساء المعنفات، فالجمعية عملت على مساعدة النساء على تحرير شكايتهن الإلكترونية للنيابة العامة، والتدخل لدى السلطات المحلية لفائدة النساء من قبيل الحصول على رخص التنقل، كما قامت بالتدخل الفوري المباشر في فترة الحجر الصحي لدى مصالح الشرطة القضائية، لطلب التدخل الفوري للسلطات خاصة في حالات الطرد من بيت الزوجية؛ حيث تم إبعاد الزوج المعتدي في حالة

واحدة. وعملت على مساعدة النساء على ملء استمارات طلب الاستفادة المالية المقدمة من طرف صندوق الدعم الخاص بوباء كوفيد ١٩. إضافة إلى تقديم مساعدات عينية للنساء المعنفات بشكل مباشر أو بتنسيق مع جهات أخرى كالخيريات والجمعيات العاملة في هذا المجال.

٣.التحديات التي تواجهها الجمعيات من أجل مواصلة تقديم خدماتها في ظل جائحة كوفيد ١٩:

أفادت تقارير الجمعية أنها واجهت تحديات وإكراهات جديدة لخدمة النساء ضحايا العنف خلال حالة الطوارئ الصحية، حيث تم تقليص الخدمات التي تقدمها الجمعيات للنساء ضحايا العنف بسبب حالة الحجر الصحي، كما كان عليهم تغيير طريقة عملهم. حيث أثرت الجائحة على مصادر التمويل والموارد الأخرى وخلقت أعباء مادية إضافية. وقد شكل إيواء النساء المعنفات من بين الخدمات الأساسية المقدمة من طرف الجمعية في ظل كوفيد ١٩؛ إذ اضطرت إلى تخصيص جناح إضافي بمراكز الإيواء للنساء الجدد الوافدات، خوفا من أن يكن حاملات للفيروس، وأيضا لحماية النزيلات الأخريات المتواجدات سابقا. إضافة إلى بروز مصاريف جديدة لم تكن مبرمجة ضمن خانة المصاريف الطارئة والتهديدات، من قبيل مستلزمات النظافة والتعقيم لأعضاء الجمعية وللنساء الوافدات على الجمعية أو نزيلات مركز الإيواء. كما أن الافتقار لشروط العمل والوسائل التكنولوجية والتقنية اللازمة للعمل من داخل المنازل لمواصلة عمل الجمعية وإنجاح تدخلات الجمعية عن بُعد شكل إكراها أرهق كاهل الجمعية حسب تصريح رئيسة الجمعية.

٤. استجابة المؤسسات للعنف ضد المرأة خلال فترة الحجر الصحي:

لم يمنع الحجر الصحي النساء ضحايا العنف الزوجي من المقاومة وتكسير جدار الصمت أمام إغلاق المنازل، حيث غيرن من استراتيجيات المقاومة، فعوض اللجوء إلى العائلة أو تكتيك التحايل أو المقاومة المباشرة (إيمان الرامي،

٢٠١٩: ٣٧)، لم يجدن إلا استجابة مؤسسات المجتمع المدني كمأوى للفرار . حيث تضافرت جهود الحكومة والمجتمع المدني لمواجهة الواقع الاستثنائي المرتبط أساسا بالعنف ضد النساء، خاصة الزوجي خلال جائحة كوفيد ١٩، وأصدرت رئاسة النيابة العامة مذكرة بتاريخ (٣٠ أبريل ٢٠٢٠)، تدعو فيها جميع المدعين العامين للتعامل "بحزم وصرامة" مع قضايا العنف ضد النساء، مع اعتماد التكنولوجيا الرقمية لتقديم الشكاوى الجنائية، سواء عبر عناوين البريد الإلكتروني الخاصة، والمنصات الإلكترونية الوطنية والمحلية، أو بوضع لائحة بأرقام الهاتف والفاكس، كما قدمت رئاسة نيابة النيابة العامة أدلة الهاتف والبريد الإلكتروني لجميع المحاكم والمدعين العامين في جميع أنحاء البلاد، إضافة إلى اعتماد حملات تحسيسية من طرف وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة ضد العنف الزوجي، من خلال وصلات إشهارية وفيديوهات تم بثها على القنوات الوطنية الرسمية، وعلى مواقع التواصل الاجتماعي. في هذا الإطار فالجمعية استمرت في تقديم الخدمات والتنسيق عبر اجتماعات افتراضية مع أعضاء الخلية المحلية للتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف المحدث بموجب قانون **١٣/١٠٣** لمحاربة العنف ضد النساء والأطفال ضحايا العنف.

رابعًا- قضايا مستخلصة ورؤية مستقبلية:

دروس الحجر الصحي للتكفل بالنساء ضحايا العنف الزوجي:

من خلال دراسة تقارير الجمعية، سجلنا ممارسات فضلى أو استراتيجيات جديدة ومبتكرة، حيث تم اعتماد خدمات بعض الفاعلين المحليين من خلال توزيع الملصقات وتوزيع أرقام هواتف المستمعات على الصيدليات والمحلات التجارية في الأحياء، وبعض أعوان السلطة والأبناك من أجل الاتصال والتواصل مع النساء، ومن أجل التوعية والتحسيس بمخاطر العنف ضد النساء خلال هذه الجائحة، ولإرشاد النساء إلى الإجراءات الممكن اتخاذها في حالة التعرض للعنف من قبيل: الاتصال ببعض المختصين للاستفادة من الخدمات القانونية و/أو

الصحية، وشرح سبل التبليغ عن العنف عن بُعد للنيابة العامة، سواء من خلال المنصات الإلكترونية أو الرسالة الإلكترونية أو بالاتصال بالهاتف. كما سجلت الجمعيات التحاق بعض الخبراء والمختصين في مختلف الميادين ببعض الجمعيات كمتطوعين لتقديم خدماتهم للنساء ضحايا العنف، وتم خلق مجموعة "*واتسآب*" تضم مختلف النشيطات والنشطاء في مجال العنف ضد النساء من أجل تسهيل التواصل وتبادل المعلومات والاستراتيجيات، وأيضا تسهيل طلبات التدخل حسب مناطق تواجد النساء المعنفات لإرسال مراسلات استعجالية لطلب التدخل من طرف مختلف المعنيين العموميين بمجال العنف ضد النساء. فقد أكدت رئيسة الجمعية على ضرورة إشراك الوسطاء للتبليغ والحماية والوقاية من كل أشكال العنف ضد النساء والأطفال في إطار المقاربة التشاركية.

١- إجابة الفاعلين العموميين عن العنف الممارس تجاه النساء ضحايا العنف خلال جائحة كوفيد ١٩:

أشار أكثر من ٨٢٪ من الجمعيات إلى كونهم لاحظوا تغييرات - إيجابية وأيضا سلبية - في الطريقة التي استجابت بها السلطات العامة المحلية للعنف ضد المرأة خلال هذه الفترة. كما لاحظ ٥٠٪ بروز استراتيجيات جديدة وممارسات جيدة للعمل على قضايا العنف ضد المرأة من جانب السلطات العامة المحلية، حيث شكل التواصل عن بُعد قنوات بديلة يمكن العمل بها من أجل الإبلاغ عن العنف وتقديم شكوى جنائية عبر الهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني والمنصات الإلكترونية، ونشر الدلائل مع معلومات الاتصال بالجهات العمومية المحلية، سواء في مجال الصحة أو العدالة؛ بحيث وضع مجموعة من الفاعلين العموميين أرقامهم الهاتفية الخاصة رهن إشارة النساء والجمعيات لتمكينهم من الاتصال بهم في أي وقت، ومن أجل التدخل الفوري. وقد سجل التقرير تسجيل بعض الحالات لتدخل السلطة المحلية، حيث تم إبعاد الزوج المعتدي عن بيت الزوجية، أو تدخل الشرطة مع مباشرة البحث والتحقيق بشكل فوري وتمكين المرأة من الخدمات

المخولة لها قانونا والتنسيق مع السلطات الأخرى. إلا أنه وعلى الرغم من الجهود المبذولة بالأخص من طرف الجمعيات غير الحكومية للتعريف بالخدمات التي أحدثتها السلطات العمومية من أجل الاستجابة للعنف ضد المرأة، بيد أن عدداً كبيراً من الضحايا وجدن أنفسهن غير قادرات على الوصول إلى الحماية والخدمات التي تحتاج إليها خلال فترة الحجر الصحي، كما يكفلها قانون ١٠٣-١٣، فأرقام الهاتف والعناوين والمنصات الإلكترونية لتقديم الشكاوى عن بعد غير متاحة لعدد كبير من النساء المغربيات اللاتي يفتقرن إلى مهارات القراءة اللازمة، و/أو الكمبيوتر أو الهاتف الذكي، و/ أو اتصالات الإنترنت .وهو ما تؤكده دورية رئاسة النيابة العامة التي أكدت على كون نسبة المتابعات في قضايا العنف ضد النساء خلال شهر قد قلت عشر مرات عن مثيلاتها في الأيام العادية، ويستفاد من ذلك أن عدد المتابعات من أجل العنف ضد النساء قد انخفض خلال الفترة المذكورة عشر مرات عن الحالة العادية.

إن استجابة الفاعلين العمومين للتصدي للعنف ضد النساء شابه بعض الارتباك، خاصة وأن العمل عن بعد في مثل هذه القضايا شكل عائقا أساسياً بالنسبة إلى جميع المتدخلين من شرطة، نيابة عامة والمحكمة، كما الصحة، خاصة في الأسابيع الأولى للحجر الصحي حسب تقرير الجمعية، فعلى مستوى الشرطة القضائية، تم تسجيل حالات طلب فيها من النساء المعنفات عدم تقديم الشكايات ونصحهن بالعودة إلى المنزل والصبر، كما تم رفض التدخل في بعض ملفات النساء ضحايا العنف دون أوامر مسبقة من النيابة العامة بالرغم من الوضع الاستثنائي، وعدم قدرة النساء على التنقل، بل تم تسجيل رفض الدرك في بعض المناطق القروية استقبال وتحرير محضر وطُلب من المرأة أن تتوجه إلى المدينة لوضع شكايتها مباشرة لدى النيابة العامة.

على مستوى النيابة العامة تم إرجاع النساء إلى منزل الأسرة دون أية حماية عكس ما يكفله القانون، حيث تم تعريضهن للعنف والطرد من جديد من طرف

الزوج المُعنِف حيث تم تسجيل حالات العودة للعنف الزوجي، وبالنسبة إلى المحكمة تم تأجيل البت في بعض القضايا المنتهية من قبيل الطلاق والنفقة وتوقيف البث في قضايا العنف ضد النساء إلا في الحالات التي تفوق فيها مدة العجز ٢١ يوما. أما بالنسبة للقطاع الصحي، فقد سجل البحث عدة تجاوزات منها اضطرار النساء إلى أداء ١٠٠ درهم من أجل الحصول على الشهادة الطبية (بالرغم من مجانية الحصول عليها)، وعدم تسليم الشهادات الطبية إثر فحص المرأة، بل طلب منها العودة في وقت آخر، أو رفض كليا تمكين النساء ضحايا العنف من شهادة طبية . كما تم تسجيل حصول نساء على شهادات بطريقة مستعجلة ودون إخضاعهن للفحوصات التي تستوجبها حالتهن الصحية، وهو ما أثر سلبا على مدة العجز الممنوحة في الشهادات الطبية، إضافة إلى تعليق خدمات بعض خلايا استقبال النساء ضحايا العنف لمدة أسبوعين، بدعوى أن المستشفى مخصص لاستقبال حالات الإصابة بفيروس كورونا.

عموماً، شكلت فترة الحجر الصحي حالة استثنائية، فيما يخص الاستجابة والتكفل بالنساء ضحايا العنف الزوجي خاصة، وفرصة للتنسيق والعمل المشترك مع منظمات المجتمع المدني والسلطات العمومية للتصدي للعنف ضد النساء وتضافر جهود الجميع بالرغم من الإكراهات التي فرضتها الجائحة، كما تم تسجيل بعض الممارسات الممكن تعميمها حتى خارج فترة الحجر الصحي. فمقاومة النساء للعنف خاصة الزوجي خلال الجائحة أكدت على ضرورة تغيير الصورة النمطية للمرأة في المجتمع المغربي, والعمل على تغيير صورة الرجل لدى الأطفال والشباب الذكور المبنية على الرجولة والفحولة والعنف ضد المرأة وجعله فاعلا أساسيا للتغيير.

٢- الإكراهات والصعوبات:

حسب تقرير جمعية تفعيل المبادرات من بين أهم الإكراهات والصعوبات التي سجلت في فترة الحجر الصحي ما يلي:

- رفض تسليم الشهادة الطبية للضحية التي تتعرض للعنف الجنسي خاصة من طرف الزوج دالا بناء على تعليمات النيابة العامة.
- رفض تسليم الشهادة الطبية للضحية التي تقطن خارج النطاق الترابي لمدينة تازة.
- غياب التنسيق بين المحكمة وإدارة الضمان الاجتماعي لتمكين الضحية من الاستفادة مع الأطفال من مستحقاتها (التعويضات) بسبب عدم التوصل بنسخة من حكم الطلاق.
- حفظ بعض الملفات والمطالبة بإحضار الشهود في بعض الأحيان بالرغم من توفر الضحية على الشهادة الطبية.
- حالة العود عند مجموعة من المعتدين خاصة الزوج الشريك.
- إبعاد الزوج المعتدي من بيت الزوجية وليس الزوجة مع إغلاق جميع الفضاءات في وجهها سوى مراكز الإيواء.
- تجريم الاغتصاب الزوجي حيث إن القانون ١٠٣-١٣ لا يعترف بهذا النوع من العنف بالرغم من تبليغ النساء المتزوجات وتعرضهن للضرر.

الخاتمة:

إذا كان العنف ضد النساء ليس بوليد جائحة كوفيد ١٩، فإن فترة الحجر الصحي أبانت عن هشاشة فئة عريضة من النساء، بحيث تعرضن لمختلف أشكال العنف، خاصة من طرف الزوج، وتراوح هذا العنف بين النفسي والجسدي والجنسي كما الاقتصادي، بل امتد إلى العنف القانوني بعد توقف المحاكم عن البت في مختلف قضايا الأسرة . وهو واقع يطرح تحديا كبيرا أمام جميع المتدخلين وخاصة الحركات النسائية من أجل تمكين النساء ضحايا العنف مع ضرورة تقديم الدعم اللازم للمجتمع المدني، حتى يكون قادراً على التكفل بهذه الشريحة من النساء بكل ما يضمن كرامتهن.

لقد كشف الحجر الصحي عن الكثير من الظواهر الاجتماعية، ليس أقلها العنف الأسري، الذي يؤسس سوسيولوجيا للعنف تجاه النساء في الفضاء العام كما الخاص، بحيث تعمل التربية الأسرية على تطبيع المجتمع مع العنف تجاه النساء، مثلما هو الحال بالنسبة إلى العنف تجاه الأطفال. وهو ما يحتم على كافة مؤسسات الدولة والمجتمع المدني العمل بكثافة وحزم على إعادة النظر في كافة الأطروحات الأيديولوجية للتربية الأسرية، من خلال إصلاح مجتمعي عبر المدرسة والمناهج الدراسية، وهو إصلاح لا ينفصل عن إصلاح مختلف بنيات المجتمع الفوقية سياسيا واقتصاديا وثقافيا، طالما أن العنف الأسري غير منفصل أبدا عن العنف الاقتصادي والسياسي والثقافي بل وحتى القانوني. فبالرغم من أن القانون ١٣/١٠٣ خاص بمحاربة العنف ضد النساء والأطفال ضحايا العنف، إلا أن بعض مقتضياتها وجب إعادة النظر فيها وتغييرها بالنظر إلى تطور أشكال العنف ضد المرأة الزوجة، كتجريم الاغتصاب الزوجي أمام تنامي القضايا المعروضة أمام المحاكم في هذا الموضوع، وليس اعتباره ضررا فحسب، وأيضا وضع مقتضيات لتجريم العنف النفسي المسكوت عنه.

اجتماعيا، وجب إعادة النظر في الصور النمطية للمرأة في المجتمع المغربي ورفع كل أشكال التمييز ضدها. مع التركيز على الدور الإنتاجي للمرأة وأهميته في تطور الاقتصاد من خلال تمكين المرأة والقضاء على كل أشكال التمييز ضدها. أيضا وجب إشراك الرجل في تغيير البراديكم المجتمعي حول العنف ضد المرأة، باعتباره فاعلا مؤثرا في إنتاج العنف داخل المجتمع خاصة ضد النساء وذلك من خلال دراسة تمثلات الشباب للجندر وخاصة لدور المرأة في المجتمع المغربي.

المراجع

- "الأمم المتحدة،". (٢٠٢٠). *العنف ضد النساء والفتيات عملية جمع البيانات خلال جائحة » كوفيد ١٩ . ٢٠٢٠ "*. تم الاسترداد من:

  https://www.unwomen.org//media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2020/brief-violence-against-women-and-girls-data-collection-during-covid-19-ar.pdf?la=fr&vs=4100

- إيمان الرامي. *راجلي كيتكرفص عليا .» العنف الجنسي داخل مؤسسة الزواج بالمغرب- الجنسانية النسائية بالمغرب. المقاومة الجندرية, ٢٠١٩ .المجلس العربي للعلوم الاجتماعية.*
- الزابيث كريميو (٢٠١٥)، وضعية المرأة في العالم، ترجمة حنان قصبي ومحمد هلالي، دار تبقال للنشر، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى.
- *بطاقة رميد هى بطاقة المساعدة الطبية المخصصة للفئات الهشة غير مستفيدين من أي نظام تأمين إجباري عن المرض طبقا لمقتضيات المادة الثانية رقم المرسوم ٢-٠٨-١٧٧ .* (٢٠٢٠). تم الاسترداد من

  https://www.sante.gov.ma/sites/Ar/reglementation/DocLib5/2.08.177.pdf

- الحكومة المغربية. (٢٠٢٠). مرسوم رقم ٢٩٣.٢٠.٢ صادر في ٢٩ من رجب ١٤٤١(٢٤ مارس ٢٠٢٠) بإعلان حالة الطوارئ الصحية بجميع أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا – كوفيد ١٩. الجريدة الرسمية, عدد ٦٨٦٧ مكرر.
- الديالمي عبد الصمد (٢٠١٩)، *العنف الجندري: أُمية نَسَوية رجولية بين التطبيع والتمَأْسس* .ممنون بلاحدود Récupéré sur

  https://www.mominoun.com/articles

- المندوبية السامية للتخطيط. (٢٠٢٠). *النتائج الرسمية للبحث الظرفي حول تأثير كوفيد ١٩ على نشاط المقاولات.*
- دورية رئاسة النيابة العامة رقم 20 س / ر.ن.ع بتاريخ ٣٠ أبريل (2020). Récupéré sur:

  http://www.pmp.ma/%d8%b1%d8%a6%d9%8a%d8%b3%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%8a%d8%a7%d8%a8%d8%a9%d8%a7%d9%8%d8%b

9%d8%a7%d9%85%d8%a9%d9%8a%d8%b5%d8%af%d8%b1%d8%aa%d8%b9%d9%84%d9%8a%d9%85%d8%a7%d8%aa-%d8%ac%d8%af%d9%8a%d8%a.

- رسالة طلب تدخل استعجالي متوافق ومبادئ حقوق الإنسان بخصوص العنف ضد النساء خلال جائحة COVID 19. (٢٠٢٠). تم الاسترداد من:

https://mrawomen.ma/wpcontent/uploads/doc/Lettre%20arabe%20d%C3%A9cideurs%20coronavirus%20et%20violence.pdf

- زهير نامي، وصالحة بلعيدي. (جولية, ٢٠٢٠). السياسة المغربية لمواجهة جائحة كورونا: النتائج والتداعيات. *مجلة مدارات سياسية، العدد:٠٣* .
- عبد العزيز بن محمد خوجة. (٢٠١٨). *سوسيولوجيا الرابط الاجتماعي، بناءات مفاهيمية ومسارات نظرية، الطبعة الأولى*. الجزائر/ ألمانيا: دار دايا للنشر.
- عياد أبلال. (٢٠١٩). *الجسد في المجتمعات العربية بين المجتمع والنص، مقاربة أنثربولوجية*. روافد للنشر والتوزيع، القاهرة.
- *وضع الشكايات الإلكترونية*. (٢٠٢٠). تم الاسترداد من: http://www.pmp.ma:83

- Mobilizing forRights Associates MRA. (juin 2020). *l'impact de la covid19 sur les violences faites aux femmes au maroc* . rabat: mrawomen. Récupéré sur:

https://mrawomen.ma/wp-content/uploads/doc/FR%20Coronaviolence%20rapport%20final.pdf

- UN Women. (2020). *The Shadow Pandemic: Violence Against Women and Girls and COVID-19, New York.* Récupéré sur:

https://www.unwomen.org/en/digital-library/multimedia/2020/4/infographic-covid19-violence-against-women-and-girls